تقرير

داود رمال
aborami20@hotmail.com

فصلٌ نظري وربطٌ عملي بين الجنوب وانتخاب رئيس للجمهورية

دخل الملف الرئاسي بابعاده الداخلية والخارجية في مرحلة انتظار يؤمل ان لا تطول، بعدما اصطدمت كل المحاولات الخارجية والمبادرات الداخلية بمواقف عالية السقوف للافرقاء اللبنانيين، مع تسجيل خروقات تتصل بمسألة القبول بالحوار او التشاور كمدخل لانهاء خلو سدة الرئاسة

في قراءة للمآلات الرئاسية ربطا بحراك سفراء اللجنة الخماسية وزيارة الموفد الرئاسي الفرنسي جان ايف لودريان، وما صدر عن القمة الفرنسية - الاميركية، واجتماع مجلس التعاون الخليجي، وزيارات القيادات اللبنانية الى الدوحة، يتبين ان الامور لا تزال تراوح مكانها وتحتاج الى تحريك مع اختيار التوقيت المناسب للخروج من المأزق السياسي عبر انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

مع الاصرار على قيامها بجولات متكررة على القيادات اللبنانية، وصلت اللجنة الخماسية الى النتيجة ذاتها منذ انطلاق مهامها على الخط الرئاسي، اذ بعد اكثر من 18 شهرا من الفراغ الرئاسي في لبنان، اعاد سفراء مصر وفرنسا وقطر والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الاميركية التأكيد على الوضع الحرج الذي يواجه الشعب اللبناني والتداعيات، وانعكاسه سلبا على اقتصاد لبنان واستقراره الاجتماعي بسبب تأخير الاصلاحات الضرورية. كما انه لا يمكن للبنان الانتظار شهرا اخر. جددت التاكيد على ان انتخاب رئيس ضروري ايضا لضمان وجود لبنان بفعالية في موقعه على طاولة المناقشات الاقليمية، وكذلك لابرام اتفاق ديبلوماسي مستقبلي في شأن حدود لبنان الجنوبية، وهي عندما تحدثت عن ملف الحدود البرية ربطت الانتخاب بالحرب على قطاع غزة وما يرافقها من جبهة اسناد على الحدود اللبنانية.

بعدما اختتم سفراء دول الخماسية اجتماعاتهم مع الكتل السياسية اللبنانية الكبرى لمناقشة الفراغ الرئاسي المستمر، اظهرت محادثاتهم ان هذه الكتل متفقة على الحاجة الملحة الى انتخاب رئيس للجمهورية، وهي مستعدة للمشاركة في جهد متصل لتحقيق هذه النتيجة، وبعضها يريد انتخاب رئيس سريعا جدا، وهذا ما دفع سفراء دول الخماسية الى طرح فكرة مشاورات محدودة النطاق والمدة، بين الكتل السياسية كضرورة لانهاء الجمود السياسي الحالي. هذه المشاورات يجب ان تهدف فقط الى تحديد مرشح متفق عليه على نطاق واسع، او قائمة قصيرة من المرشحين للرئاسة، وفور اختتام هذه المشاورات يذهب النواب الى جلسة انتخابية مفتوحة في البرلمان مع جولات متعددة حتى انتخاب رئيس جديد.

بعدما سادت اجواء بأن الموفد الرئاسي الفرنسي جان ايف لودريان لن يعاود مساعيه اللبنانية لحل العقدة الرئاسية، عمد الى استباق القمة الفرنسية الاميركية بزيارة كانت السادسة الى لبنان، وقام بجولة على القيادات نفسها التي التقاها في الزيارات السابقة، حيث اعد التقرير الذي وضعه بين يدي الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، بينما كانت سبقته الى واشنطن السفيرة الاميركية لدى لبنان ليزا جونسون التي رفعت تقريرا مماثلا الى الخارجية الاميركية وضع بين يدي الرئيس الاميركي جو بايدن.

كذلك حضر الملف اللبناني ببعده الرئاسي في القمة الاميركية - الفرنسية التي عقدت في باريس بين الرئيسين بايدن وماكرون، حيث اكدت كل من فرنسا والولايات المتحدة الحاجة الملحة الى وضع حد للشغور الرئاسي الطويل الذي دام اكثر من 18 شهرا في لبنان، والمضي قدما من دون مزيد من التأخير في انتخاب رئيس جديد، وتشكيل الحكومة وتنفيذها للاصلاحات الضرورية لتحقيق استقرار الاقتصاد اللبناني، وارساء اسس التعافي والنمو الاقتصادي الشامل في هذا البلد.

في السياق ذاته، جاء بيان المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الستين بعد المئة، والذي تضمن فقرة طويلة عن لبنان، من ضمنها الموقف من الازمة الرئاسية، متبنيا البيان المشترك الصادر عن القمة الاميركية - الفرنسية.

اللافت ان ما صدر عن القمة لم يخرج عن حرفية ما ورد في بيانات اللجنة الخماسية حول الملف الرئاسي، مما يؤشر الى ان المقاربة الخارجية لا تزال على حالها ولم تتغير بعد.

في الموازاة، واصلت قطر مساعيها الرئاسية، فتواصلت حركة الموفدين ذهابا وايابا بين بيروت والدوحة، بحيث ابلغ الوسطاء القطريون الشخصيات والوفود اللبنانية التي استضافوها بأن الدوحة ستواصل مساعيها من اجل تقريب المسافات بين المكونات اللبنانية، سعيا الى انتخاب رئيس للجمهورية في الاشهر القليلة المقبلة، وان ليس للدوحة مرشح للرئاسة، وانما ما يهمها هو ان يكون اسم الرئيس المقبل حصيلة توافق لبناني بدعم عربي ودولي، باعتبار ان اللبنانيين وحدهم من ينتخبون رئيسهم. وخلافا لكل ما يشاع، فان الخماسية لا تتدخل في لعبة الاسماء، ولا تسمح لنفسها بتسمية اي شخصية لرئاسة لبنان، وان الجهود القطرية مستمرة في المرحلة المقبلة، الى جانب اصرار السفراء على احداث خرق في الجدار الرئاسي المسدود، من شأنه ان يعجل في انجاز هذا الاستحقاق، بعد اكثر من سنة ونصف سنة على الخلو في سدة الرئاسة الاولى، وان الاجتماعات التي عقدتها

الخماسية مع الاطراف اللبنانيين، رغم عدم حصول تقدم نوعي، كانت على درجة من الاهمية، مما مكن اعضاء المجموعة من تحديد رسم تشبهي للرئيس العتيد، لكن من دون الدخول في الاسماء التي هي شأن لبناني بحت، في انتظار تبلور الصورة في ضوء ما سيخلص اليه مسار الاحداث في غزة .

المهم في الحراك القطري الذي لم يتوقف، ان القيادة القطرية تحضر مسودة الورقة التي ستكون جاهزة على طاولة التفاوض بين الافرقاء اللبنانيين عند اوان ساعة اللقاء، بحيث يتزامن اي وقف لاطلاق النار في غزة وكذلك على الجبهة الجنوبية، مع استعداد عملي وجدي لانهاء خلو سدة الرئاسة وفق مبادرة متوافق عليها خارجيا، ومقبولة داخليا.

اما ابرز المبادرات الداخلية، فتمثلت في جولة رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب تيمور جنبلاط على القيادات اللبنانية، ضمن مبادرة لتقريب وجهات النظر حول مقاربة الملف

> **الاستحقاق الرئاسي لا يزال تحت سقف بيان اللجنة الخماسية ولا جديد**

الرئاسي، وهي ليست مبادرة جديدة، انما من ضمن المساعي لايجاد خارطة طريق يستطيع السير بها وصيغة يتوافق عليها الجميع للذهاب الى التشاور ومن ثم انتخاب رئيس للجمهورية. وتبين في خلال اللقاءات التي عقدها وفد الاشتراكي، ان ليس هناك اعتراضا على فكرة التشاور في المبدأ وتم تقديم اكثر من اقتراح، وانه لا يوجد اقتراح مقبول من الجميع بعد، مع الرهان في الوصول الى نافذة وسط الاجماع حول التشاور.

واختتم رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل جولته على القوى السياسية، حيث تم عرض مواقف الاطراف من الدعوة للتشاور، على قاعدة الاتفاق على مرشح لرئاسة الجمهورية، او الذهاب الى الانتخاب الرئاسي. وقال باسيل انه في اللقاء الذي جمعه مع النائب محمد رعد، اكد الاخير كلام السيد حسن نصرالله لناحية فصل الرئاسة عن احداث غزة والجنوب، والتشديد على الاستعداد للتشاور. الاهم في كلام باسيل تاكيده ان من الطبيعي ان يترأس الرئيس نبيه بري جلسات التشاور، علما ان التشاور المطروح لن يكون عرفا بل تفرضه الظروف. والضمانة تكون بأن مَن يحضر الحوار يلتزم عدم مقاطعة جلسات الانتخاب، وان تكون فترة التشاور محدودة والجلسات متتالية بدورات متتالية للوصول الى نتيجة.

وبينما صار واضحا ان مبادرة تكتل الاعتدال الوطني مرتبة عضويا بحراك اللجنة الخماسية، وان هناك تكاملا بينهما، لا ينفك اعضاء التكتل التأكيد على ان مبادرتهم هي مبادرة لبنانية نابعة من ارادة اعضاء التكتل، ويقومون من خلالها بواجبهم الوطني، متكلين على ما يتحلون به من صبر وطني للاستمرار بها حتى النفس الاخير. ولقد صار معلوما ان المبادرة ترتكز على مبدأ التشاور والتعاون مع الجميع، وان الرئيس بري كان اول من تشاوروا معه حول المبادرة، وهو الذي شجعهم على المضي بها، ثم وضع نقاطا اساسية في ورقة واضحة، ليتبين وجود نقطتين خلافيتين، لجهة مَن يدعو الى التشاور ومَن يترأسه. هذا الامر كان محل بحث مستفيض بين التكتل ولودريان عن الخيارات التي يمكن الذهاب اليها من اجل تأمين توافق كل الاطراف على حل وسطي لهاتين النقطتين، وعما اذا كان هناك امكانية لهذا بالتعاون والتكامل مع اللجنة الخماسية ولودريان، وعما اذا كان الافرقاء في الداخل اللبناني على استعداد للتجاوب وتحضير المناخات الوطنية المناسبة لاقتناص اي فرصة قد تكون مؤاتية لانتخاب الرئيس، ومنع تمدد الفراغ الذي قد يأخذ لبنان في حال استمر في المرحلة المقبلة الى مكان لا تحمد عقباه.